القوى الآسيوية الصاعدة: نموذج الصين.

د.ملاح نصيرة
جامعة خميس مليانة

ملخص:
خاضت الصين أكبر تجربة تحديث اقتصادي منذ ثمانينات القرن الماضي، ارسي قواعدها دينغ شياوبينغ أهم رواد التيار البراغماتي في الحزب الشيوعي الصيني ،الذي تبنى إصلاحات اقتصادية تدريجية هامة شملت الجانب الصناعي الزراعي المالي بالإضافة إلى تعديلات قانونية لتحسين مناخ الاستثمارات الأجنبية وتعكس هذه الإصلاحات النموذج الصيني للفصل المرن بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي .تمكنت الصين بعدها من الوصول إلى أعلى معدلات النمو إلى جانب القوى الكبرى والحفاظ عليها بالرغم من نقاط الضعف التي تميز الاقتصاد الصيني.

مقدمة:

تعددت مواقع القوى الصاعدة من أوروبا الشرقية والوسطى إلى دول أمريكا اللاتينية، وتحتل الأقطاب الآسيوية في مقدمتها الصين والهند من أهم مواقع القوى الاقتصادية الصاعدة بالنظر إلى الطفرة التنموية التي حققتها ومعدلات النمو المرتفعة والمستقرة ،التي سجلتها خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين واستقرارها حتى مع الأزمة المالية لسنة 2008، فلم يكن غريبا أن يتحول مركز الجاذبية الاقتصادية في العالم بسرعة نحو آسيا والباسيفيك. وفي هذا السياق اهتم الكثير من الاقتصاديين بهذه المتغيرات وأشار بيل إيموت Bill Emott في كتابه" المتنافسون وميزان القوى بين الصين والهند واليابان" إلى أهمية الصعود الاقتصادي لهذه القوى ،مؤكدا أنها أصبحت تتمتع بكل مقاييس الجاذبية الاقتصادية في العالم[1].

كما يرى بول كينيدي Paul Kinidi في كتابه صعود وسقوط القوى العظمى" أن الولايات المتحدة الأمريكية تتراجع عن المستوى الاقتصادي مقارنة بقوى أخرى مثل اليابان، أوروبا الغربية، والقوى الاقتصادية الناشئة في طليعتها الصين وأن المحرك الأساسي لقوة أي دولة هو القوة الاقتصادية[2].

أما فرنسيس فوكو ياما Francis Fukuyama، الذي نشأ بنهاية التاريخ وبداية الحقبة الرأسمالية قال أن الولايات المتحدة الأمريكية خسرت الكثير في قاعدتها الصناعية أم القطاع الخدماتي لا يعدو كونه سرابا[3]، وتأكد هذا مع هذا تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008.

كل هذه المعطيات دفعت بالكثير من المحللين في حقل العلاقات الدولية للحديث عن حقبة آسيوية في القرن الواحد والعشرين بدلا من الحقبة الأميركية ،وتأتي الصين في طليعة هذه القوى وصلب الاهتمام العالمي، لاستحواذها على مؤهلات القطب المؤثر في السياسة الدولية من شأنها أن تتحول في الوقت القريب إلى مركز ثقل اقتصادي في العالم. ولاعب دولي مؤثر في مجريات التفاعلات السياسية والاقتصادية.

الإشكالية :

يتعرض الموضوع إلى أهم جوانب وعوامل نجاح التجربة الاقتصادية للصين ،والتي من شانها فسح المجال لتعددية اقتصادية للنظام الدولي و تفاعلات جديدة للسياسة الدولية ،دون إغفال مضاعفات هذا الصعود على الصعيد الإقليمي. بناءا على هذا تتمحور الإشكالية كالأتي: فيما تكمن مقومات الصعود الاقتصادي الصيني واهم تجلياته؟. وللإجابة على الإشكالية ننظمها في المحاور التالية:

1-الإصلاحات الاقتصادية في الصين والانفتاح نحو السوق العالمي.

2-مظاهر الصعود الصيني.

3- الصعود الصيني والولايات المتحدة الأمريكية.

4-التحديات التي تواجه الصعود الاقتصادي الصيني.

المنهج:

من اجل تغطية جوانب الموضوع تم الاستعانة بالمنهج التاريخي للوقوف على مختلف مراحل الإصلاحات الاقتصادية في الصين ،كما تم توظيف المنهج التحليلي لإظهار تجليات الصعود الصيني ونقاط التوجس الأمريكي من نجاح التجربة الصينية.

1- الإصلاحات الاقتصادية في الصين والانفتاح نحو السوق العالمي:

صنفت الصين في خمسينيات القرن الماضي ضمن الدول الفقيرة أثناء حكم الزعيم السابق ماوتسي تونغ، بالرغم من المعدلات المرتفعة نسبيا التي أعلنتها الحكومة المركزية آنذاك مقارنة بالسنوات الأولى التي أعقبت الاستقلال في ظل اقتصاد مركزي منغلق على المحيط الخارجي وغمرة الثورة الثقافية. وشهدت هذه الفترة اضطراب في السياسة الاقتصادية للصين، الوضع الذي طرح إمكانية نقل النموذج السوفييتي للصين للقضاء على الانخفاض المزمن في معدلات النمو الاقتصادي الصيني. في الوقت الذي بقي القسم الكبير من الصينيين تحت عتبة الفقر.

ومع تولي دينج تشاويينغ الحكم عام 1978، تبنى مفهوما جديدا أطلق عليه الاشتراكية بخصائص صينية، واستطاع هذا المفهوم أن ينقل الصين نقلة نوعية من الاشتراكية التقليدية والفكر الماركسي إلى الفكر النصف الثاني من القرن العشرين الذي يأخذ في حسابه تقارب النظامين، في عقد الستينيات، فمنذ 1979 رأت القيادة الصينية استحالة معالجة أوضاعها دون تغيير جذري وتبني سياسات وأولويات اقتصادية جديدة.

بدءا من الثمانينات تخلى الاقتصاد الصيني عن التخطيط المركزي الموجه تدريجيا بخطوات تتسم بالليونة وقابلة للمراجعة واعتمدت على تحرير الأسعار، لامركزية التجارة الخارجية وتوسع درجة استقلال المنشآت الصناعية.

وهدفت هذه الإصلاحات إلى بناء قاعدة اقتصادية وتكنولوجية تمكن الصين تجربة المنافسة في السوق العالمية بتبني سياسة الانفتاح على العالم الخارجي خاصة الو. م. أ، واليابان.

إلا أن هذه الإصلاحات عرفت مرحلة مؤقتة من 1989- 1991، نتيجة ارتفاع معدلات التضخم في الصين، وضغوطات المحافظين داخل الحزب الشيوعي الصيني، لكن الانهيار المفاجئ للإتحاد السوفييتي، أعاد الاعتبار لأهمية القوة الاقتصادية لكيان واستمرار الدول، وكان كافيا لإقناع القيادة الصينية في استكمال مسيرة الإصلاحات.

وبعد مضي ربع قرن على بداية الإصلاحات تغير الاقتصاد الصيني تغيرا جذريا مقارنة بما كان عليه. ومنذ منتصف التسعينيات شرعت الصين بتشييد المؤسسات والأدوات التنظيمية اللازمة لاقتصاد السوق، بداية 1994، شرعت بتطبيق نظام ملكية الأسهم في المشروعات الصناعية المملوكة للدولة، بعد أن اقتصرت التغيرات على إيجاد صور من العلاقات التي تفوض الدولة بمقتضاها سلطاتها إلى مديري المصانع في مجال حقوق الاستخدام والانتفاع دون حق التنازل، باعتبار أن الدولة مالكة للمشروع بالكامل[4].

وفي عام 1997، أعلن مؤتمر الحزب الشيوعي الخامس عشر أن على الدولة التحرر من الالتزام برأسمال قطاع الدولة وألا تحتفظ بوضع مسيطر إلا في عدد محدود من القطاعات الإستراتيجية وفي السنة الموالية ألغيت الوزارات القطاعية وتم تشكيل هيئة مراقبة وإدارة أصول الدولة مهمتها مراقبة منشآت القطاع العام المملوكة من طرف الدولة.

وشملت هذه الإصلاحات القطاع الزراعي الذي قام عليه اقتصاد الصين حيث تم التخلي عن نظام التعاونيات إلى نظام المسؤولية الأسرية التي تتم العملية الإنتاجية وفق آليات السوق بمقتضى عقود الاستغلال Laese contracts التي تحدد أجلها عام 1994 ب (30) ثلاثون عاما[5].

كما شهدت السياسة الزراعية ابتداء من 2001 تحولا من التركيز على الاكتفاء الذاتي الذي ساد التسعينيات لإلى التركيز على الميزة التنافسية، وعبر مجيء جيان زيمين في أواخر القرن العشرين عن الانفتاح الحقيقي واعتناق مبدأ العلاقة الإستراتيجية مع الو. م. أ، التي زارها ثلاث مرات كما زار أهم الدول الغربية وقام بجولات إلى إفريقيا وآسيا و دول الشرق الأوسط. وكان لمجموع هذه الإصلاحات والتوجه البراغماتي أن حقق تجربة اقتصادية ناجحة والوصول إلى معدلات نمو تراوحت ما بين 10% سنويا طوال الثلاث عقود الأخيرة.

2-مظاهر الصعود الصيني:

تعدت آثار التجربة الاقتصادية للصين حدودها الجغرافية وإقليمها الآسيوي لتشمل الشرق الأوسط، إفريقيا وأوروبا حتى أمريكا أكثر من ذلك مست التفاعلات الاقتصادية العالمية إن لم نقل أنها باتت طرفا مؤثرا فيها، فقد حققت الصين معدلات نمو مرتفعة منذ الثمانينات واستمر هذا الارتفاع بحلول الألفية الثالثة حيث وصلت إلى 11.4% في عام 2007 بينما كان معدل النمو العالمي 5.2%، واليابان 2%، والدول النامية 8.1%، وكان المعدل المحقق في الصين عام 2007، هو الأعلى في سنوات الألفية الثالثة التي استمر فيها 10% سنويا. في الوقت الذي لم يتجاوز معدل النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي خلال الفترة ذاتها 3% [6].

ما يعني أن الصين ثالث اقتصاد عالمي بعد الو. م. أ والاتحاد الأوروبي، كذلك هي جزء مهم من الاقتصاد العالمي. ففي عام 1978 كان الناتج المحلي للصين يسهم بنحو 1% فقط من الاقتصاد العالمي، أما في نهاية 2007 فقد ارتفع نصيبه ليتجاوز نحو 5% وبعد ذلك ارتفع إلى 8% نهاية عام 2007، وهناك توقعات أن يتجاوز حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 2030 الضعفين والنصف من الناتج المحلي الأمريكي[7].

عموما فالمرحلة القادمة ستسجل حضورا قويا للقوى الآسيوية والاقتصاديات الصاعدة التي أسهمت بنسبة 66% من معدل زيادة الإنتاج العالمي بين عامي 2007 و 2011 ومن المنتظر أن تسهم بنسبة 56% في هذه الزيادة في الفترة ما بين 2011- 2016[8].

كما سجل الفائض التجاري ارتفاعا ملحوظا إذا ما قورن بالاقتصاد الأمريكي فقد سجل ارتفاعا وصل إلى 22.9 مليار دولار وهو ثالث معدل خلال عام 2010، إذا ما قورن بالملايات المتحدة الأمريكية الذي سجل عجزا يفوق 632 مليار دولار مقابل فائض تجاري يتجاوز 186 مليار دولار في بكين[9].

الاقتصاد الصيني يعتمد على ثنائية متلازمة هي التصدير والاستثمار لضمان ارتفاع معدلات النمو، فالصين بيئة جذب للاستثمارات الأجنبية كما أوضح التقرير السنوي للبنك أن هذه الاستثمارات ارتفع إلى 46.8 مليار دولار بعد موافقتها على 28.000 مشروع أجنبي خلال عام 2002 وذلك بزيادة قدرها 34% بالإضافة إلى استثمارات تعاقدية بلغت 75.6 مليار دولار بزيادة تقدر ب 20% خلال الفترة ذاتها[10].

واحتلت الصين المركز الأول من بين دول العالم في جذب الاستثمارات الأجنبية في عام 2003 لكنها تراجعت إلى المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية، كما بلغ حجم الاستثمارات الصينية المباشرة خارج الصين إلى 2.9% مليار دولار في عام 2003، وتضاعف هذا الرقم ليبلغ 26 مليار دولار في الثلاثة أشهر الأولى حتى عام 2008 إلى 56.5% مليار دولار[11]. لتحتل المرتبة الخامسة بعد أن احتلت المرتبة 12 في قائمة أكبر المستثمرين في العالم وتنتشر من خلال 10.000 شركة موزعة أكثر من 170 دولة في العالم.

ووفق هذه المعطيات تتوقع مصادر موثوقة في الولايات المتحدة الأمريكية، كالمجلس الوطني للمخابرات أن تصبح الصين ثاني اقتصاد في العالم تليها الهند مع حلول 2015. ولدى الصين اكبر احتياطي من النقد الأجنبي على المستوى العالمي وصل نهاية سبتمبر إلى مليار دولار بزيادة قدرها 28.5من العام السابق[12]. ووصلت احتياطاتها في عام 2008م، نحو 1.650مليار دولار وهو اكبر احتياطي تلك السنة.

ومن مؤشرات الصعود الصيني القدرات العسكرية والتكنولوجية حيث أطلقت الصين ثاني قمر صناعي ضمن سلسلة من أقمار البحث العلمي التي طورتها بالاشتراك مع البرازيل كما نجحت في إرسال رجل إلى الفضاء و إعادته بعد 21 ساعة.فضلا على حيازتها على صواريخ قادرة على إسقاط أقمار صناعية. وأشار تقرير البنتاغون الصادر في 03.03.2008، إلى حجم القدرات العسكرية الصينية وصل إجمالي الإنفاق العسكري 139 مليار دولار كما أشار إلى الصاروخ الصيني الذي اسقط قمرا صناعيا كان يدور على مدار حول الأرض في جانفي 2008[13]. وبذلك تكون الصين قد تحدت الاحتكار الأمريكي والروسي للتقانة العسكرية من جانب آخر زاد الإنفاق العسكري من حدة التوجس الأمريكي من سلمية تطوير وتحديث قدراتها العسكرية والنووية وهو ما بدا واضحا في تقارير البنتاغون التي رفعها إلى الكونغرس الأمريكي بالأخص تقارير 2006-2007-2008.

كما تعتزم الصين إقامة قاعدة دائمة لها على سطح القمر والقيام بتطوير أنظمة التشويش والتعطيل وبناء وتصميم مركبات تعمل كجسم طفيلي يعمل على تدمير تكنولوجيا الأقمار الصناعية ذاتها[14].

وحسب تقرير البنتاغون 2007، الصين طورت صواريخ باليستية جديدة عابرة للقارات من طراز.d .f 3.I.A القادرة على إصابة أهداف في الولايات المتحدة الأمريكية ، إضافة إلى غواصات جديدة من فئة" جين" القادرة على حمل صواريخ بعيدة المدى من الجيل الجديد[15]، ومن الممكن أن تكتشف كوكب الزهرة في عام 2015.

وتشكل القوة العسكرية أحد ركائز الصعود الصيني وأهم مصادر المخاوف الغربية عامة حيث بلغ تعداد القوات المسلحة 205 مليون و 300 مليون مؤهلة للخدمة العسكرية و 09 ملايين في سن التجنيد الاجتماعي الإجباري

أما الأسطول البحري يتكون من 1200 قاطعة بحرية تضم 63 غواصة و18 مدمرة وأكثر من 700 زورق صاروخي و 119 كاسحة ألغام و 73 سفينة إنزال بحرية، أما سلاح الجو يضم 300 مقاتلة تعرف باسم "جي 7" وتصنع حاليا" جي 10" كما تمتلك حاليا مائة مقاتلة من نوع"سوخوي 27"[16]، فالصين تسعى لتحصين قدراتها العسكرية وتحديث جيشها من جيش دفاعي إلى جيش هجومي مدعم بأحدث التكنولوجيا العسكرية البالغة التعقيد.

كما أبدت الصين اهتمامها بالانضمام إلى المنظمات الاقتصادية والأمنية والإقليمية والعالمية ومن أهم هذه المؤسسات منظمة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادي(آيبيك)" بنك التنمية الأسيوي، ورابطة دول المحيط الهندي للتعاون الإقليمي في مارس 1997. كما يعد تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون في 1996 مكسبا مهما للصين ودول الإقليم

وتتويج المجهودات الروسية- الصينية للتعامل مع القضايا المستجدة في الإقليم(الحركات الانفصالية، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الأمن في الإقليم الآسيوي) بعيدا عن اليد الأمريكية.

كما تعد الصين عضو في مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة في آسيا (سيكا) ومنظمة حوار التعاون الآسيوي أنشأت في 2002، كإطار مؤسسي شامل للحوار بين مختلف المؤسسات الإقليمية.

ونتيجة إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2001 وارتفعت حصتها من التجارة الخارجية بنحو 30% سنويا، وبموجب هذا الانضمام أصبحت تتمتع بوضع الدولة الأولى بالرعاية مع جميع الدول الأعضاء في المنظمة ،كما أصبح حل خلافاتها التجارية مع الدول الأعضاء في المنظمة بواسطة آلية التحكيم، ولعل الصين هي من أكثر الدول استفادة من انضمامها إلى المنظمة بالنظر إلى حجم حركة التصدير والاستثمارات الهائلة نحو الخارج.

3- الصعود الصيني والولايات المتحدة الأمريكية:

في ظل تنامي حصة الصين من التجارة العالمية واستحواذها على جزء مهم من الأسواق العالمية فقد باتت تخوفات القوى الرئيسية في العالم: الو. م. أ، الاتحاد الأوروبي من الصعود الصيني لا تخفى على أحد، ولعل هذه التخوفات ظهرت في أكثر من موقف من كبار المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين بعد أن دخلت ميدان المنافسة الاقتصادية من باب أوسع في منطقة الشرق الأوسط والقارة الإفريقية، والقارة الأمريكية فضلا عن إقليمها الآسيوي ما جعلها كخصم اقتصادي في مواجهة أمريكا، اليابان والاتحاد الأوروبي.

ومنذ بداية العلاقات الدبلوماسية بين أمريكا والصين من خلال أول زيارة قام بها وزير الخارجية الأمريكي"هنري كيسنجر" عام 1972 شهدت العلاقات التجارية بين البلدين تطورا مطردا، وصل التبادل التجاري إلى 24 مليار دولار عام 1979، وزاد إلى 614.7 مليار دولار عام 1999 منها صادرات صينية بقيمة 419.4 مليار دولار مقابل صادرات أمريكية إلى الصين بقيمة 195.3 مليار دولار[17]. ومنذ التسعينيات إلى غاية 2005 ارتفع معدل التبادلات التجارية إلى ستة أضعاف.

فالصين تقوم بتصدير 21.5 من إجمالي صادراتها إلى أمريكا وقد ترتفع هذه النسبة إلى 30.4 إذا أضفنا لها صادرات هونغ كونغ فالو. م. أ هي المنفذ الوحيد للصادرات الصينية في المقابل نجد أمريكا صعوبة في اختراق الأسواق الصينية[18].

والاقتصاد الصيني الأمريكي دخل مرحلة متقدمة من الاعتماد المتبادل وكلاهما يدرك أهمية الطرف الآخر ومن الأرقام يظهر أن الصين تستحوذ على النصيب الأوفر من حصة المبادلات التجارية بين الطرفين. هذا يعني أن أمريكا هي ثاني شريك اقتصادي للصين ومن جهة أخرى هاجس الخوف المسيطر على أمريكا والعديد من الدول الأوروبية من غزو المنتجات الصينية الرخيصة وتأثيرها على إنتاجها المحلي ما يجعلها تفرط في اتخاذ إجراءات الحماية ضد هذه المنتجات في الوقت الذي تسمح فيه الصين بدخول منتجاتها لأسواقها.

وبوجه عام يحكم العلاقات الصينية- الأمريكية مجموعة من محددات أبرزها:

- الاحتياج الاستراتيجي strategic need، ويقصد به إدراك متبادل بين الطرفين بأهمية الطرف الآخر.
- يسيطر المنظور الواقعي في إدارة كل طرف لعلاقاته مع الطرف الآخر.
- تتأثر العلاقات الصينية-الأمريكية بتغيير الإدارات الأمريكية دون أن تتأثر بتغيير القيادات الصينية.
- تأثير العوامل الداخلية على العلاقات الصينية الأمريكية.[19]

بالرغم من حدة الارتباط الاستراتيجي بين الطرفين إلا أن هذا لا يلغي القلق والتخوف الأمريكي من سلمية الصعود الصيني، والأخطر من ذلك هو التوسع الصيني في الأسواق الاستهلاكية الواسعة التي طالما اعتبرت مناطق نفوذ تقليدية للولايات المتحدة الأمريكية.

فمنذ زيارة الرئيس الصيني"جيانغ زيمنغ"، للقارة الإفريقية عام 1996، ارتفع حجم التجارة بين الصين وإفريقيا 10 مليار دولار عام 2000 ثم ارتفع إلى 18 مليار دولار عام 2003 وتجاوز 50 مليار دولار عام 2006، كما بلغ عدد الشركات الصينية العاملة في إفريقيا أكثر من 800 شركة موزعة على 49 بلدا إفريقيا وانخرط نحو 480 منها في مشروعات مشتركة[20]. فالصين تستورد 18% من وارداتها من النفط الإفريقي ودولة أنغولا أكبر متعامل لها في هذا المجال وبذلك تعد ثالث شريك في إفريقيا بعد أمريكا وفرنسا.

أما في منطقة الشرق الأوسط فتعد هي المورد الأساسي للصين بالنفط إذ تزودها بنسبة 45% من احتياجاتها النفطية ويتوقع أن يرتفع الاعتماد الصيني على نفط الشرق الأوسط إلى نسبة 70% في سنة 2005. وتعد السعودية القطب الثاني(بعد إيران وقطر) في تزويد الصين بالنفط وقد وقع الطرفان اتفاقا مشتركا عام 2005 للتنقيب المشترك عن الغاز بقيمة 300 مليون دولار[21].

يأتي هذا التجاذب بين الطرفين بعد الزيارة التي قام بها الملك السعودي عبد الله إلى الصين في 2005 للبحث عن شركاء جدد من قارة آسيا وكرد فعل على التضييق الذي مارسته الإدارة الأمريكية "لبوش" الابن على السعودية، واعتبار المنطقة مكان لإنتاج الإرهاب.

فالشرق الأوسط يشكل فرصا اقتصادية للصين لارتباطها بمصالحها الحيوية ودعم حالة النمو المتزايد والاستحواذ على أسواق استهلاكية، ويعكس من جهة أخرى نزوع الصين للعب دور عالمي يهتم بالأمن والاستقرار في أكثر المناطق توترا.

كما تمكنت الصين من توسيع علاقتها مع دول أمريكا اللاتينية حيث حجم التجارة البينية –الصينية مع دول أمريكا اللاتينية نحو 50 مليار دولار في عام 2004 ثم قفز إلى70 مليار دولار عام 2007، كما بلغت جملة الاستثمارات الصينية التي توجهت إلى المنطقة نحو 07 مليارات دولار عام 2004 وارتفعت إلى 12 مليار دولار عام 2006[22].

وفي ظل هذا النفوذ المتزايد في أمريكا اللاتينية عقد الكونغرس الأمريكي جلسة استماع عام 2005 لمناقشة ما اعتبر هجوما صينيا على منطقة النفوذ التقليدي لواشنطن ولمدة طويلة.

والأكيد أن الزيارة الرسمية للرئيس الصيني"هوجينتاو" في 2004 لدول المنطقة فسح المجال للتجارة بين الطرفين واستقرت عن توقيع جملة من الاتفاقيات العسكرية.

مظاهر التخوف والصراع الصيني- الأمريكي- بدت أكثر وضوحا مع انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وتمتعها بوضع الدولة الأولى بالرعاية وانتقادها من طرف الو. م. أ كونها لا تحترم المنافسة العادلة ومبدأ حرية التجارة وتعمل على إغراق أسواقها بالسلع الرخيصة في الوقت الذي تزايد فيه العجز التجاري الأمريكي مع الصيني 8 أضعاف ليرتفع من 10.4 مليار دولار عام 1990 إلى 73.8 مليار دولار عام 2000 ثم إلى 228 مليار دولار عام 2006[23]. كما لوحظ القلق الأمريكي من سياسة سعر الصرف في الصين وزيادة الضغوطات الأمريكية للرفع من قيمة اليوان الصيني. وأمام هذه الضغوطات أقدمت الصين في 2005 على تقويم عملتها بحيث تقارب الدولار.

وتشترك مجموعة من القوى الاقتصادية إلى جانب الو. م. أ في نقد السياسة التجارية للصين منها اليابان، الاتحاد الأوروبي وتشمل:

- اتهام الصين أنها تشيع سياسات صناعية تدخلية مثيرة للمشاكل وتمس بحرية التجارة.
- اتهام الصين أنها لا تحترم حقوق الملكية الفكرية.
- اتهام الصين أنها تصدر منتجات تضر بالصحة العامة بنسبة 52%.
- إغراق العالم بمنتجات رخيصة وباتت قضايا الإغراق ضد الصين تأخذ 12% من إجمالي قضايا الإغراق أمام منظمة التجارة العالمية في سنة 2007 وموجهة نحو 400 منتج صيني.
- دعمها للأنظمة الدكتاتورية من خلال علاقتها مع الحكومات الإفريقية[24].

فدخول الصين للسوق الإفريقي قائم على ثنائية تأميم الموارد الطاقوية ودعم التعاون الإنمائي من دون أي مشروطية سياسية عكس توجهات القوى الغربية أثناء تقديمها للقروض والمساعدات المالية.

ومن جهة أخرى عززت الأزمة المالية العالمية 2008 مكانة الصين في النظام العالمي بانتهاجها سياسة تدخلية للدولة حافظت على معدل نموها في الوقت الذي عرفت فيه الاقتصاديات الغربية انكماشا وتراجعا ملحوظا، ومن جهة أخرى تداعيات الأزمة المالية كان واضحا في الخطاب الأمريكي تجاه الصين ظهر من خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي" باراك أوباما" في نوفمبر 2009.

هذا التأثير كان واضحا من خلال مضمون ومفردات الخطاب فقد تفادى الرئيس الأمريكي إلقاء المحاضرات إلى الصينين- كما سبق- وتوجيه الانتقاد العلني بشأن حقوق الإنسان وتقويم العملة بأقل من قيمتها، تلوث البيئة، وتفادى الرئيس الأمريكي الحديث عن قضية التبت، تايوان، إقليم اكسجيانغ ورفض مقابلة " دلاي لاما" Dalai Lama الذي دعا إلى استقلال التبت من الصين. ويحظى الأخير باهتمام غربي كبير وحصل على جائزة نوبل للسلام عام 1989 في الوقت الذي تتوجس بكين من تحركاته الصين خاصة بعد زيارته لإسرائيل. فالولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة المالية 2008 أصبحت أكبر مدين للصين التي ليس من مصلحتها انهيار أسعار الدولار لكونها تملك احتياطي نقدي كبير بالدولار الأمريكي.

كما عبرت الصين في أكثر من موقف لها عن استيائها من الهيمنة الأمريكية وتسييرها الانفرادي للعالم، فمن الحرب الباردة زادت معدلات التدخل العسكري ضعف ما كانت عليه أثناء الحرب الباردة خاصة بتوظيف شعارات واهية ضد الدول الضعيفة. كما تنتقد بشدة التضييق الأمريكي الذي يمارس عليها بدعوى تكريس الديمقراطية والحريات السياسية إزاء مسألة تايوان، إقليم التبت والتي تعتبرها الصين تدخلا في شؤونها الداخلية ومحاولة عرقلة مسيرة النمو الاقتصادي.

وفي دراسة نشرتها مؤسسة كارينجي للأبحاث في 2005، طرح روبرت كاجان أربعة خيارات أمام الو. م. أ لمواجهة تحدي الصعود الصيني وهي:

- استدراج الصين في عداء متبادل يعقبه السماح بدور شريك إمبراطوري في الساحة الدولية بإذن أمريكي.
- تشجيع النمو الاقتصادي وزيادة التجارة الدولية مع الصين استنادا إلى قاعدة أن التجارة تمنع الحرب.
- الانسحاب من أسيا والسماح للصين بممارسة هيمنتها الإقليمية في القارة[25].

عمليا جل تخوفات أمريكا لم تترجم بعد لأعمال عدائية فهي تعمل على الاندماج الاقتصادي مع الصين فهي لا تملك أي مفتاح لعرقلة مسيرة النمو الاقتصادي، وفي ذات الوقت تعمل على التطويق العسكري وتكثيفه في آسيا الوسطى والمحيط الهادي وأفغانستان، وأكثر من ذلك التحالف الهندي الأمريكي الذي له دلالاته الواضحة، لاحتواء القيادة الصينية

للإقليم الآسيوي، فهذا يدخل بجزء من مطامع الهند للسيطرة على الفضاء الممتد بين الخليج العربي وخليج البنغال ومن المحيط الهندي إلى آسيا الوسطى[26].

وفي المقابل تسعى الصين لبناء علاقة وثيقة مع روسيا إيران وباكستان ويفسر "صامويل هنتجتون" التحالف الصيني الباكستاني أن الهدف إلى جعل العلاقة تعاونية وغير عدائية بين الإسلام والكنفوشوسية انطلاقا من مبدأ أن العدو المشترك يخلق أهداف مشتركة[27].

ويوحي لنا مما سبق أن مقومات القوة الأمريكية في تراجع ظاهر خاصة بعد الأزمة المالية في الوقت الذي اتسع فيه نشاط القوى الاقتصادية الصاعدة خاصة ما يعرف اختصارا بدول البريكس b.r.i.c.s وهي: البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا. وهو مؤشر أن النظام الدولي تتعدد أقطابه ويؤكد في الوقت ذاته تراجع تدريجي للهيمنة الأمريكية والتأسيس لنظام دولي متعدد الأقطاب، ومستقبل مكانة الو. م. أ يتوقف على قدرتها على التكيف مع مستجدات هذا النظام ومعطياته، فالصين لا تطرح نفسها بوصفها قوة بديلة للو. م. أ وبالوزن نفسه، وليس لاعتبارات أيديولوجية إنما بمقومات ودورها كقطب عالمي وفق معطيات اقتصادية في عالم أخذت هيكلته تتأسس لتحول إلى نظام متعدد الأقطاب، فدور الصين المستقبلي سيرتكز على اعتبارات اقتصادية ومدعما بقدرات عسكرية ومرد ذلك على الفلسفة القائمة على الاهتمام بالاقتصاد بدلا من الصراعات والصدامات المثيرة لحالة عدم الاستقرار كما فعلت كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

4-التحديات التي تواجه الصعود الاقتصادي الصيني:

خاضت الصين أهم تجربة تحديث اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية تحولت فيه في ظرف ثلاثون عاما من دولة نامية إلى عملاق صناعي وأسرع اقتصاديات نموا واستحواذا على أهم الأسواق العالمية، إلا أن هذا الصعود مازالت تحفه العديد من المخاطر الداخلية والتحديات الخارجية التي من شأنها عرقلة النهج التنموي، فالصين لم تتمكن بعد من تحقيق نقلة سياسية على غرار النقلة الاقتصادية نتيجة إصرار القيادة الصينية على سلطوية الحزب الشيوعي الحكم على شؤون الدولة واستبعاد أي خطوة إصلاحية بالرغم من حدة أحداث "تيان آن مين" 1989، بالمقابل واجهت الصين ضغطا في القوى الغربية على انتهاكات حقوق الإنسان والحريات السياسية والمعنية في الصين.

غير أن القيادة الصينية أظهرت كامل إصرارها على وقف أي تعديلات سياسية على حساب النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

كما أن التحول الكبير نحو قطاع التصنيع أدى إلى إهمال القطاع الزراعي الذي يغطي احتياجات مليار وستمائة مليون صيني، كما تعد هي منتج رئيسي في العالم ل" الأرز، القمح، الشاي، القطن، الذرة" فضلا عن العديد من المنتجات الغذائية وسط هذا التحول شهدت الصين موجات نزوح أعداد هائلة من سكان المدن والمناطق الريفية والداخلية إلى المناطق الشرقية والمدن الكبرى حيث ارتفعت إلى 148 مليون في عام 2005.

أدت هذه الهجرة المتزايدة إلى انحسار اليد العاملة للقطاع واعتمادها على فئة المسنين وهو ما يهدد مستقبل القطاع الزراعي على المدى البعيد.

كما سجلت حركة التصنيع الواسعة بالساحل الشرقي إلى استمرار التدهور البيئي من تلوث الهواء، الجفاف فالصين ضمن الدول الأكثر إضرارا بالبيئة. وكنتيجة حتمية للنمو الصناعي الهائل أدى إلى انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري وانتشار ظاهرة الأمطار الحمضية في ثلث مساحة الصين تقريبا.

فالصين تنفث في الجو نحو 5.1 مليار طن من غاز ثاني أكسيد الكربون وبحلول 2015 يتوقع أن تصل إلى 8.6 مليار طن . كما تواجه الصين نقص المياه في المناطق الحضرية وأغلب الأنهار ملوثة بنسبة 70%.

• كما تعد الحركات الانفصالية أحد المصادر الأساسية المهددة للاستقرار السياسي الداخلي للصين والوحدة الجغرافية. في هذا الإطار تواجه الصين مطالب انفصالية ملحة في منطقة التبت الواقعة غرب العاصمة بكين والتي تسعى للحكم الذاتي أو الاستقلال السلمي بقيادة "دلاي لاما" الذي يعد في نظر التبتيون أيقونة مقدسة تعكس الأخلاق والمبادئ البوذية. ومن المطالب الانفصالية إقليم "إكستجيانغ" الذي تقطنه الأغلبية المسلمة من" الويغور" وتعالت بمطالب الانفصالية للإقليم من ثلاثينيات القرن الماضي ويتمثل الهدف الأساسي للحركة الإسلامية في الإقليم التخلص من الحكم الصيني ليقيم دولة تركستان الشرقية[28]. وبالنظر للأهمية الجيو-اقتصادية للإقليم سارعت الصين لمصادرة مطالب الإقليم وصياغة مجموعة من السياسات والأساليب لضبط تحركات المنظمات والأفراد المدعمين لانفصال الإقليم خاصة في ظل دعم نظام طالبان بأفغانستان لتوجهات الإقليم.

ويعد التحدي الخارجي تهديدا لمسيرة الاقتصادي وهو تحدي الطاقة فمنذ 1993 تحولت الصين من مصدر إلى مستورد للنفط، وتحدي خارجي آخر يواجه مكانة الصين الاقتصادية هو حدة المنافسة بين الأقطاب الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

الخاتمة:

قدمت الصين للعالم تجربة اقتصادية متميزة على امتداد العقود الثلاثة الماضية استطاعت النفوذ من قائمة الدول الفقيرة إلى مصاف الدول ألصاعدة تماشيا والحركية الواسعة التي شهدها الاقتصاد الدولي في تلك الفترة، دون المساس بخصوصية البيئة الداخلية حققت من خلالها الصين أعلى معدلات النمو عالميا والذي استمر فيها يلامس حدود 10 % عالميا.

قامت سياسة الصين الاقتصادية بالحفاظ على الخصائص الاشتراكية للاقتصاد وإجراء العديد من الإصلاحات للانفتاح على السوق العالمية. ولعل ما يميز هذه الإصلاحات أنها لم تكن مفروضة من الخارج بل بادر بطرحها الحزب الشيوعي الحاكم مع الحفاظ على الطابع الاشتراكي للاقتصاد وسلطوية النظام السياسي.أسفرت هذه التجربة على نتائج ايجابية ظهرت أكثر في الجانب الاقتصادي من معدلات النمو المستمرة وحصتها من التجارة الخارجية وكذلك القدرات العسكرية وزيادة الإنفاق العسكري وهذا ما كان وراء حدة المخاوف الغربية والأمريكية بالذات والتشكيك في سلمية الصعود الاقتصادي للصين خاصة بعد توطيد علاقاتها مع القوى الإقليمية وتدعيم تعاونها بمؤسسات مهمة كمنظمة شنغهاي.

في الوقت الذي تترعج فيه القيادة الصينية من الضغوطات الأمريكية حول مسالة الديمقراطية وتأييدها للحركات الانفصالية، بالإضافة إلى دورها المهيمن في النظام الدولي وسعيها لاحتواء نمو القوى الأسيوية والحيلولة دون عودة القوة الروسية. لكن الثابت من كل هذا أن الصين لا تطرح نفسها كبديل لأمريكا، و لم تعلن الأخيرة أن الصين هي بمثابة عدو استراتجي جديد يهدد مصالحها الحيوية، لكن الأكيد من كل هذا أن الصين باتت تحتوي على عناصر القوة العالمية من شان هذا الصعود ومجموع القوى الصاعدة إحداث تغييرات في طبيعة النظام الدولي في المدى القريب.

المراجع المعتمد عليها:

---

how the power struggle between china , India Japan will shape our next decade , :[1] Bill emote ,rivals p5,6.England, penguin books, 2009,p

[2] Paul Kennedy, the rise and fall of the great power, first vintage books editions, 1989,p 200

[3] اليوسف خليفة يوسف ، تعددية القطبية الاقتصادية: التحولات والاحتمالات، ط1 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2012،ص11

[4] السيد سليم محمد .صدقي عابدين، أسيا والعولمة، مصر: مركز الدراسات الأسيوية ،2003، ص16

[5] قنديل حنان، "القيم والتنمية في آسيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد .167، 2007. ،ص16

[6] Farid Zakaria, the future of American power; how America can survive the of the rest, foreign affairs, 28.2008, pp27

[7] شلبي مغاوري، "الصين والتجارة العالمية من التنافس إلى الاعتماد المتبادل"، مجلة السياسة الدولية، العدد 173 .2008ص 87

[8] أبو الخير كارن، "النظام الاقتصادي العالمي يندفع نحو أزمة هيكلية حادة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 176، 2011، ص 150

[9] الأفندي نزيرة، "الصين ومأزق مجموعة العشرون"، مجلة السياسة الدولية، العدد،183، 2011، ص39

[10] متيكيس هدى، "الصعود الصيني: التجليات والمحاذير"، مجلة السياسة الدولية. العدد: 167، 2007، ص 75

[11] السيد سليم محمد، "من ملامح الصعود الاقتصادي الصيني"، مجلة السياسة الدولية، العدد: 173، 2008، ص78

[12] متيكيس هدى، مرجع سابق، ص 75

[13] الستشاوي احمد مسعد، القدرات العسكرية الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد: 173، 2008، ص 130

[14] عبد الصادق عادل، "الفضاء ساحة جديدة للتنافس الأسيوي"، مجلة السياسة الدولية، العدد: 183،2011، ص66

[15] الستشاوي احمد مسعد، مرجع سابق، ص130

[16] نفس المرجع، ص 137

[17] دياب احمد،"العلاقات الصينية الأمريكية بين التعاون والصراع"، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، 2008، ص123

[18] شلبي مغاوري،"الصين والاقتصاد العالمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد: 167، 2007، ص82

[19] دياب احمد، مرجع سابق، ص123

[20] الدن كريس، الصين في إفريقيا شريك أم منافس، ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي، ط1، الإمارات العربية المتحدة: الدار العربية ناشرون، 2009، ص ص26، 27

[21] ابو طالب حسن، "الصين والشرق الأوسط: رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد"، مجلة السياسة الدولية، العدد: 173، 2008، ص144

[22] محمد هلال رضا، "العلاقات الصينية بالدول النامية المنطلقات والأبعاد"،مجلة السياسة الدولية العدد173. 2008 ص136

[23] شلبي مغاوري ، مرجع سابق، ص82

[24] دياب احمد، مرجع سابق، ص124.

[25] نفس المرجع، ص 124

[26] Samuel Huntington, le choc des civilisations le reconstruire de l ordre mondiale traduit par jean incfidel , paris، 1 édition 1997, p297.

[27] صالح ماجدة، "الحركات الانفصالية في الصين"، مجلة السياسة الدولية، العدد: 173، 2008، ص116

[28] Paul Kennedy, the rise and fall of the great power, first vintage books editions, 1989,p 200